بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الأسس السليمة لإدارة مؤسسة السياحة الوقفية وكيفية معالجة مشكلاتها

– تأصيلا وفقها وتنزيلا –

The sound foundations for managing the Endowment Tourism Corporation and how to address its problems

من إعداد الأستاذين :

الدكتورة: سلاف لقبقط/ أستاذة الحديث وعلومه . جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة. الجزائر.

الأستاذ الدكتور : نجيب بوحنيك / أستاذ مادة الموارد . بكلية العلوم الإسلامية ، جامعة باتنة -1- . الجزائر .

بحث مقدم إلى الملتقى الدولي: "السياحة الوقفية وآفاق الاستثمار قراءة في التجربة الجزائرية والدول

الرائدة " المنعقد يومي: 14-15 ديسمبر 2022م. والمنظم من قبل : مخبر الدراسات القانونية

التطبيقية، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة 1-.

عنوان البحث

الأسس السليمة لإدارة مؤسسة السياحة الوقفية وكيفية معالجة مشكلاتها - تأصيلا وفقها وتنزيلا -

The sound foundations for managing the Endowment Tourism Corporation and how to address its problems

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهدي الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلا هادي له، والصلاة والسلام على أشرف الخلق الذي بعث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد :

بعد اطلاعنا على النشرة الخاصة بمؤتمر : السياحة الوقفية وآفاق الاستثمار قراءة في التجربة الجزائرية والدول الرائدة، المعلن عنه من قبل : جامعة الإخوة منتوري . قسنطينة. - مخبر الدراسات القانونية التطبيقية - .

وبعد قراءتنا للمحاور التي عرضتها اللجنة العلمية للمؤتمر .. استوقفنا المحور السابع : الآفاق المستقبلية لتعزيز المنظومة القانونية والإدارية الخاصة بالاستثمار السياحي للأموال الوقفية .. فعزمتنا - مستعينين بالله - ... أنا وزوجي .. إثراء هذا المحور من خلال عرض بحث تحت عنوان :

الأسس السليمة لإدارة مؤسسة السياحة الوقفية وكيفية معالجة مشكلاتها - تأصيلا وفقها وتنزيلا - .

ملخص البحث:

الوقف الإسلامي بشكل عام كان هدي الشارح الحكيم فيه أكمل هدي، أهله أن يكون قانونا علميا منضبطا يحكم النظام المالي في بعض كلياته وجزئياته على مر الزمان كله، ونظرا لما شهده النظام المالي العالمي من تنوع وتشعب في جميع مناحي الحياة .. فإن الزمن فرض آليات وأساسا معاصرة لإدارة شؤون وقضايا الوقف .. وقد بسط فقهاء الإسلام ومجتهدوه الأوائل الكلام عن تلك الأسس الإدارية للمؤسسة الوقفية وكيفية معالجة مشكلاتها الطارئة .. ومن هذا المنطلق حاولنا من خلال هذا البحث إبراز أمرين، هما :

الأمر الأول : رؤية الإسلام الشاملة لمختلف الأبعاد الإيمانية العقدية والإبداعية التعاونية لأسس العمل الإداري الوقفي بشكل عام تأصيلا من الكتاب والسنة ، لعلها تكون نبراسا يحتذى ويهتدى به في المؤسسة السياحية الوقفية .

أما الأمر الثاني فهو : عرض رؤى الفقهاء لأسس إدارة المؤسسة الوقفية وكيفية معالجة مشكلاتها .. على أمل أن يستفيد من هذا التأصيل الفقهي علماء القانون في تعزيز المنظومة القانونية الخاصة بمؤسسة السياحة الوقفية.

الكلمات المفتاحية : الأسس، إدارة، مؤسسة، السياحة، الوقف، مشكلات.

Abstract:

The Islamic endowment in general was the guidance of the wise legislator in it was the most complete. It deserves to be a disciplined global law that governs the financial system in some of its faculties and parts throughout all time. In view of the diversity and complexity of the global financial system in all aspects of life, time has imposed contemporary mechanisms and foundations for managing endowment affairs and issues.. The early Islamic jurists and mujtahids elaborated on those administrative foundations of the endowment institution and how to address its urgent problems.. From this point of view, we tried through this research to highlight two things, namely:

The first matter: Islam's comprehensive vision of the various dimensions of faith, belief, and creativity of the cooperative for the foundations of administrative endowment work in general, rooted in the Qur'an and Sunnah, perhaps it will be a beacon to be followed and guided by in the endowment tourism institution.

As for the second matter, it is the presentation of the jurists' visions of the foundations of managing the endowment institution and how to address its problems... in the hope that legal scholars will benefit from this jurisprudential rooting in strengthening the legal system of the endowment tourism institution.

Keywords: foundations, Management, institution, tourism, endowment, problems.

تمهيد :

إنّ الوقف الإسلامي بشكل عام يتضمن معاني ربّانية رفيعة، ومقاصد كَلْبِيّة بارزة .. حيث كان هدي الشّارع الحكيم فيه أكمل هدي، أهله أن يكون قانوناً عالمياً منضبطاً يحكم النّظام المالي في بعض كلياته وجزئياته على مرّ الزّمان كلّ .. ولارتباطه بالمال الذي يعتبر عصب الحياة وقوامها في أي عصر ومصر، ونظراً لما شهده النظام المالي العالمي من تنوّع وتشعّب في جميع مناحي الحياة .. فإنّ الزّمن فرض آليات وأسساً معاصرة لإدارة شؤون وقضايا الوقف .. وقد يسط فقهاء الإسلام ومجتهدوه الأوائل الكلام عن تلك الأسس الإدارية للمؤسسة الوقفية وكيفية معالجة مشكلاتها الطارئة .. ومن هذا المنطلق حاولنا من خلال هذا البحث تفصيل أمرين :

الأمر الأول : رؤية الإسلام الشاملة لمختلف الأبعاد الإيمانية العقدية والإبداعية التعاونية لأسس العمل الإداري الوقفي

بشكل عام تأصيلاً من الكتاب والسنة .. إذ عند استقراءنا لآيات القرآن وأحاديث السنة المطهرة .. وجدنا الشارح الحكيم قد ضمنها العديد من السلوكيات الطيبة التي يحتاجها الإداري في حياته المهنية بالمؤسسة الوقفية .. سواء كان ذلك على مستوى الإمارة الكلية العامة ، أم الإمارة الجزئية الخاصة .. المعبر عنها اليوم بالمناصب الإدارية العامة والخاصة المتنوعة .. التي تسير هيكل ومؤسسات الدولة على المستوى الأعلى والأدنى .. فارتأينا - بإذن الله - عرض نماذج من هذه الأسس الربانية من هدي الكتاب والسنة .. لعلها تكون نبراساً يحتذى ويهتدى به للمؤسسة السياحية الوقفية في خضم هذه الحياة التي تشعبت مسالكها ، واستعصت حلول مشاكلها المالية والإدارية على حد سواء .

أما الأمر الثاني فهو : عرض رؤى الفقهاء لأسس إدارة المؤسسة الوقفية وكيفية معالجة مشكلاتها .. فعند رجوعنا إلى

مؤلفاتهم وأبحاثهم فيما يخص هاته الحثيثة تبين لنا تنوع تسمياتهم للمشرف على الوقف ، فأطلقوا عليه : الناظر ، المتولي ، القيم .. ثم اشترطوا له شروطاً معينة من تكليف ، وعدالة ، وكفاية ، وإسلام .. ثم تعرضوا لمسألة إمكانية تعدد الناظرين على مال الوقف الواحد .. ثم حددوا الجهة التي لها اختصاص تعيين الناظر : هل هي من صلاحيات القاضي أو الواقف ؟ .. ثم تكلموا عن أجرته من حيث : أحقيته لها ، ومقدارها ، والجهة المسؤولة عنها ، ومعيار العمل الذي تستحق من أجله هذه الأجرة .. ثم بينوا الوظائف التي ينبغي أن يقوم بها الناظر وحالات تفويض غيره عنه .. وقد بسطوا الكلام في مختلف التصرفات التي يقوم بها الناظر حيال الوقف من : إجارة ، وبيع ، واستبدال ، واستثمار ، واستدانة لأجله ، مع تكيف إضافات الناظر لعين الوقف سواء من جهده : كبناء أو غرس ، أم من ماله الخاص : كتمويل وتحسين وغير ذلك .. وحددوا من له صلاحية محاسبة الناظر عن أفعاله حيال الوقف من قبل الواقف أو القاضي أو غيرها ، وقد يصل الأمر إلى عزل ناظر الوقف وتوقيفه عن مهامه من قبل جهات معينة في حالات معينة وفق ضوابط بينها هؤلاء الفقهاء وعددها .. وفي الأخير سردوا بعض الآثار التي تطرأ على الوقف ناجمة عن موت الواقف أو الناظر .. وهذا التأصيل الفقهي سيستفيد منه حتما علماء القانون في تعزيز المنظومة القانونية الخاصة بمؤسسة السياحة الوقفية.

وبعد هذه النظرة العامة لهذا البحث ارتأينا - بإذن الله - تقسيمه إلى مبحثين وأربعة مطالب وكل مطلب يتفرع إلى عدة فروع وفق الخطة الآتية :

المبحث الأول : البعد الإيماني العقدي والإبداعي التعاوني لأسس العمل الإداري بمؤسسة السياحة الوقفية- تأصيلاً من الكتاب والسنة -

- المطلب الأول : البعد الإيماني العقدي لأسس العمل الإداري بمؤسسة السياحة الوقفية .
 - الفرع الأول : سلوك الإخلاص ومراقبة الله في إدارة مؤسسة السياحة الوقفية.
 - الفرع الثاني : سلوك استشعار الأمانة والمسؤولية في إدارة مؤسسة السياحة الوقفية.
 - الفرع الثالث: سلوك استشعار الجزاء الأخروي في إدارة مؤسسة السياحة الوقفية.
- المطلب الثاني : البعد الإبداعي التعاوني لأسس العمل الإداري بمؤسسة السياحة الوقفية .
 - الفرع الأول : سلوك الإبداع ومكافأته وإعطاء الأجر حسب الأعباء في إدارة مؤسسة السياحة الوقفية.
 - الفرع الثاني : زرع مبدأ الشورى والرفق بالموظفين والمشى في حاجات الغير في إدارة مؤسسة السياحة الوقفية.
 - الفرع الثالث : عدم الحرص والإلحاح على طلب المناصب في إدارة مؤسسة السياحة الوقفية.

المبحث الثاني : رؤى الفقهاء لأسس إدارة المؤسسة الوقفية الدينية وكيفية معالجة مشكلاتها.

- المطلب الأول : رؤى الفقهاء لأسس إدارة المؤسسة الوقفية الدينية.
 - الفرع الأول : تسميات الفقهاء للمشرف على الوقف وشروطه .
 - الفرع الثاني : حكم تعدد الناظرين لوقف واحد .
 - الفرع الثالث : صلاحيات تعيين الناظر على الوقف وأجرته .
 - الفرع الرابع : وظائف ناظر الوقف وحالات تفويض غيره لذلك .
 - المطلب الثاني : رؤى الفقهاء في كيفية معالجة مشكلات المؤسسة الوقفية الدينية عامة.
 - الفرع الأول : تصرفات ناظر الوقف الديني وتوجيهها .
 - الفرع الثاني : محاسبة ناظر الوقف الديني .
 - الفرع الثالث : حالات عزل ناظر الوقف الديني.
 - الفرع الرابع : آثار موت ناظر الوقف على الوقف الديني.
- الخاتمة : أوجزنا فيها نتائج هذا البحث .

والآن نشرع - بإذن الله - في بسط المادة العلمية للبحث حسب تسلسل خطته السابقة :

المبحث الأول: البعد الإيماني العقدي والإبداعي التعاوني لأسس العمل الإداري بمؤسسة السياحة الوقفية- تأصيلا من الكتاب والسنة - .

- المطلب الأول : البعد الإيماني العقدي لأسس العمل الإداري بمؤسسة السياحة الوقفية.
- الفرع الأول : سلوك الإخلاص ومراقبة الله في العمل الإداري بمؤسسة السياحة الوقفية.

إن إتقان العمل والتفاني فيه أمر مطلوب إلى جانب زيادة المهارات اللازمة، وإلى هذا تدعو النصوص الشرعية في الكتاب والسنة:
 - ففي قوله سبحانه وتعالى: { وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ
 بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ } [التوبة : (105)]

تنبيه على هذا .. ويجب على كل متولٍّ لأمر من أمور المسلمين أن يكون مخلصاً لعمله، واستحضاره لهذا الشعور يقوي الرقابة الذاتية في كل وقت. قال ابن عاشور: "قوله: .. فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ... فيه تحذير من التقصير أو من ارتكاب المعاصي لأن كون عملهم بمراى من الله مما يبعث على جعله يرضي الله تعالى، وذلك تذكير لهم باطلاع الله تعالى بعلمه على جميع الكائنات" (1).
 وقد روى مسلم أن عبيد الله بن زياد عاد معقل بن يسار في مرضه فقال له معقل إني محدثك بحدث لولا أني في الموت لم أحدثك به سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: [ما من أمير يلي أمر المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح إلا لم يدخل معهم الجنة] (2)، وقال ﷺ في حديث آخر: [ما من راع يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لها إلا حرم الله عليه راحة الجنة] (3)

قال النووي: " .. قال القاضي عياض رحمه الله: معناه بين في التحذير من غش المسلمين لمن قلده الله تعالى شيئاً من أمرهم واسترعاه عليهم ونصبه لمصلحتهم في دينهم أو دنياهم، فإذا خان فيما أوّتمن عليه فلم ينصح فيما قلده إما بتضييعه تعريفهم ما يلزمهم من دينهم، وأخذهم به، وإما بالقيام بما يتعين عليه من حفظ شرائعهم والذب عنها لكل متصد لإدخال داخله فيها أو تحريف لمعانيها أو إهمال حدودهم، أو تضييع حقوقهم، أو ترك حماية حوزتهم، ومجاهدة عدوهم، أو ترك سيرة العدل فيهم، فقد غشهم، قال القاضي: وقد نبه ﷺ على أن ذلك من الكبائر الموبقة المبعدة عن الجنة." (4)

بل إن العامل والموظف إذا نصح في عمله وتفاني في أداء واجباته فقد كسب الخيرية من أركى البشرية، وما أعظمه من وسام (5)، فقد قال عليه الصلاة والسلام: [خير الكسب كسب العامل إذا نصح] (6).

ومن أسس الإيمان لدى كل مسلم أن يعلم كل مسلم أن الله تعالى معه يراقبه ويعلم تفاصيل ما يقوم به، قال تعالى: { مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ } [ق : 18]. وقال تعالى: { إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا } [النساء : 1]، قال سيد قطب: " وما أهولها رقابة! والله هو الرقيب! وهو الرب الخالق الذي يعلم من خلق، وهو العليم الخبير الذي لا تخفى عليه خافية، لا في ظواهر الأفعال ولا في خفايا القلوب." (7).

-
- (1) - التحرير والتنوير (379/6) .
 - (2) - أخرجه : مسلم في صحيحه : ح (205) .
 - (3) - أخرجه : مسلم في صحيحه : ح (203) .
 - (4) - شرح مسلم (264 / 1) .
 - (5) - هناء يماني: السلوك الإداري في صحيح البخاري (9)، عبد العزيز الدغثير: الرقابة الإدارية (6) .
 - (6) - أخرجه : احمد في مسنده : ح (8060)
 - (7) - في ظلال القرآن (41/2) .

وفي حديث أبي برزة الأسلمي مرفوعاً: [لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه وعن علمه فيما فعل، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن جسمه فيما أبلاه]⁽¹⁾. ولو استشعر كل مسلم هذا الحديث لصلح حاله، ومن ثم ارتقى المجتمع الإسلامي إلى ما نطمح إليه من تطور ورقي بين أمم الأرض. ومن أعظم ما بقي من الفساد السعي لمرتبة الإحسان⁽²⁾، قال تعالى: { وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ } [البقرة: 195] وقد حدد النبي - ﷺ - معالمها في حديث جبريل والذي فيه: قال جبريل: [ما الإحسان]؟ فقال ﷺ: [أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك]⁽³⁾.

قال ابن حجر: " وإحسان العبادة الإخلاص فيها والخشوع و فراغ البال حال التلبس بها ومراقبة المعبود ، وأشار في الجواب إلى حالتين : أرفعهما أن يغلب عليه مشاهدة الحق بقلبه حتى كأنه يراه بعينه وهو قوله " كأنك تراه " أي : وهو يراك ، والثانية أن يستحضر أن الحق مطلع عليه يرى كل ما يعمل ، وهو قوله " فإنه يراك " . وهاتان الحالتان يثمرهما معرفة الله وخشيته ، وقد عبر في رواية عمارة بن القعقاع بقوله " أن تخشى الله كأنك تراه " وكذا في حديث أنس ."⁽⁴⁾

الفرع الثاني : سلوك استشعار الأمانة والمسؤولية في العمل الإداري بمؤسسة السياحة الوقفية .

إن الأمانة في أداء العمل خلق حث عليه الدين الإسلامي في كثير من مواطن القرآن والسنة النبوية المطهرة:
 - يقول تعالى: { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا } [النساء : 58] .
 - ويقول تعالى { قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ } . [القصص : (26)]
 قال مجد رشيد رضا : "... أدبنا - الله - بهذا الأدب العالي ، وأمرنا بالأمانة العامة ، وهي الاعتراف بالحق سواء كان الحق حسياً أو معنوياً ... والأمانة حق عند المكلف يتعلق به حق غيره ، ويودعه لأجل أن يوصله إلى ذلك الغير كالمال والعلم ، سواء كان المودع عنده ذلك الحق قد تعاقد مع المودع على ذلك بعقد قولي خاص صرح فيه بأنه يجب على المودع عنده أن يؤدي كذا إلى فلان مثلاً ، أم لم يكن كذلك ، فإن ما جرى عليه التعامل بين الناس في الأمور العامة هو بمثابة ما يتعاقد عليه الأفراد في الأمور الخاصة ."⁽⁵⁾
 ويقول - ﷺ - : [أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك]⁽⁶⁾ .

(1) - أخرجه : الترمذي في سننه ح : (2341) وقال عنه : هذا حديث حسن صحيح .

(2) - عبد العزيز الدغيثر : الرقابة الإدارية (2-3) .

(3) - أخرجه : البخاري في صحيحه : ح (48) ، مسلم في صحيحه : ح (9)

(4) - فتح الباري (80/1)

(5) - تفسير المنار (138/5)

(6) - أخرجه : - أبو داود في سننه : ح (3067) ، - الترمذي في سننه : ح (1185) وقال عنه : هذا حديث حسن غريب .

قال ابن العربي : " قوله : (أد الأمانة) هي كل شيء لزمك أدائه، والأمر للوجوب، وقوله : (إلى من ائتمنك) أي عليها (ولا تخن من خانك) أي لا تعامله بمعاملته ولا تقابل خيانتته بخيانتك . " (1)

وفي حديث آخر يروي أبو هريرة - رضي الله عنه - قال : بين ما النبي - صلى الله عليه وسلم - في مجلس يحدث قومه جاءه أعرابي فقال : متى الساعة ؟ فمضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يحدث ، فقال بعض القوم : سمع ما قال فكره ما قال ، وقال بعضهم : بل لم يسمع . حتى إذا قضى حديثه قال : [أين أراه السائل عن الساعة ؟] قال : ها أنا يا رسول الله . قال : [فإذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة] ، قال : كيف أضعها ؟ ، قال : [إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة] (2).

والإخلاص والأمانة من الأحكام الشرعية التي يجعلها الإسلام من لوازم أي عمل يمارسه الإنسان وعليهما يتوقف إتقان العمل وقبوله، والإخلاص في هذا الموضوع المقصود به قيام الإنسان بما يتوجب عليه فيما أسند إليه من عمل ابتغاء مرضاة الله سبحانه وتعالى، والإخلاص بهذا المعنى يدفع إلى الجد والنشاط - الفاعلية والإيجابية - والإتقان للأعمال دونما مراقبة أو متابعة خارجية، وإنما الرقابة الذاتية التي تنتج عن طلب مرضاة الله، فالنية الصالحة تجعل الأعمال كلها عبادة لله (3).

وإن من أهم الأمانات اللازمة في كل من عين في المنصب الإداري؛ الأمانة المالية، ومن أصعب أنواع الرقابة، الرقابة على الاختلاسات المالية اليسيرة، والتعدي على الممتلكات العامة. وهذا من خيانة الأمانة وقد قال تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَحُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ } [الأنفال: 27] ، وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم غلولا، فعن عدي بن عميرة رضي الله عنه أن رسول الله عليه وسلم قال: [من استعملناه منكم على عمل فكنتمنا مخيطا فما فوقه كان ذلك غلولا يأتي به يوم القيامة] (4) وفي الحديث الآخر: [من استعملناه على عمل، فرزقناه رزقا فما أخذ بعد ذلك فهو غلول] (5)

قال صاحب عون المعبود : " (من استعملناه) : أي جعلناه عاملا (على عمل) : أي من أعمال الولاية والإمارة (فرزقناه) : أي فأعطيناه (رزقا) : أي مقدارا معيناً (فما أخذ بعد ذلك) : جزء الشرط وما موصولة والعائد محذوف وقوله (فهو غلول) : خبره بالفاء لتضمنه معنى الشرط. والغلول بضمين الخيانة في الغنيمة وفي مال الفيء " (6)

وفي المقابل فإن المتصف بالأمانة له أجر عظيم، فقد قال الله تعالى - واصفا أهل الأيمان - : { قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ... } [إلى أن قال [... وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ] { المؤمنون: 8 } . و قال صلى الله عليه وسلم : [الخازن الأمين الذي يؤدي ما أمر به طيبة نفسه، أحد المتصدقين] (7) وفي الحديث الآخر: [العامل بالحق على الصدقة كالغازي في سبيل الله عز وجل حتى يرجع إلى بيته] (1). وهذه

(1) - تحفة الأحوذى (370/3) .

(2) - أخرجه : البخاري في صحيحه : ح (57)

(3) - هنا يماني : السلوك الإداري في صحيح البخاري (5)

(4) - أخرجه : مسلم في صحيحه : ح (3415)

(5) - أخرجه : أبو داود في سننه : ح (2554)

(6) - عون المعبود (419/6)

(7) - أخرجه : البخاري في صحيحه : ح (2100)

وهذه حوافر إيمانية تجعل العامل والقائم على شؤون المؤسسة الوقفية السياحية يتفانى في عمله ويجتهد في أدائه على وجهه الأكمل أداء المحب لأنه في عبادة ، وكل ما يؤديه لبيت المال فكأنه متصدق به.

ونجد أن الشريعة السمحة قد رفعت مبدأ بديعا وهو مبدأ : "استفت قلبك" ، فجعلت للوازع الداخلي للموظف بل ولكل مسلم أهمية جليلة في التمييز بين الحسن والقبيح عند الاشتباه، وهو ما يعرف بالضمير. فقد روى مسلم عن النبي ﷺ

أنه قال: [البر حسن الخلق والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس] (2).

وفي الحديث الآخر: [استفت قلبك وإن أفتاك المفتون] (3)، وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: [دع ما يريبك إلى ما لا يريبك] (4).

إن الإسلام يفرض على كل متولٍ لقيادة أو عمل أن يكون كفؤًا ، قادرا على القيام بما وكل إليه من عمل ، يقول تعالى : { قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ } [القصص : 26] . وقد سأل أبو ذر الغفاري الولاية فنهاه النبي - ﷺ - فقال له أبو ذر : ألا تستعلمني ، قال : فضرب بيده على منكبي ثم قال - ﷺ - : [يا أبا ذر إنك ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها] (5)

قال النووي : " هذا الحديث أصل عظيم في اجتناب الولايات، لا سيما لمن كان فيه ضعف عن القيام بوظائف تلك الولاية ، وأما الخزي والندامة فهو حق من لم يكن أهلا لها ، أو كان أهلا ولم يعدل فيها فيخزيه الله تعالى يوم القيامة ويفضحه ، ويندم على ما فرط. " (6)

وكثير من الناس يجب أن يكون من أهل المناصب والمسؤولية لأنه ينظر إلى ما يحصله صاحب المنصب من شهرة ومكانة ولكنه ينسى أن المنصب تكليف لا تشریف، وأنه مسئول أمام الله تعالى في عمله (7)، فقد روى الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: [ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالأمر الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم والمرأة راعية عن بيت بعلمها وولدها وهي مسئولة عنهم والعبد راع على مال سيده وهو مسئول عنه ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته] (8).

الفرع الثالث: سلوك استشعار الجزاء الأخروي للعمل الإداري بمؤسسة السياحة الوقفية .

(1) - أخرجه : أحمد في مسنده (16647)

(2) - أخرجه : مسلم في صحيحه : ح (4632)

(3) - أخرجه : أحمد في مسنده (17076)

(4) - أخرجه : الترمذي في سننه ح : (2442) وقال عنه : وهذا حديث حسن صحيح .

(5) - أخرجه : مسلم في صحيحه : ح (3404)

(6) - شرح صحيح مسلم (296/6)

(7) - عبد العزيز الدغثير : الرقابة الإدارية (3) ، هناء يماني : السلوك الإداري في صحيح البخاري (5)

(8) - أخرجه : البخاري في صحيحه : ح (844) ، مسلم في صحيحه : ح (3408)

نجد أن الشارع قد نعى الرقابة الذاتية بذكر ما للعدل من ثواب، وما للجور من عقاب، قال الله - عز وجل - : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ } [النساء : 135]

- وقال أيضا : { إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا } [النساء : 107] ، وقال أيضا : { إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ } [المائدة : 42].

قال الألويسي : "... { إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ } أي العادلين فيحفظهم عن كل مكروه ويعظم شأنهم . " (1)

وقد أخبر النبي - ﷺ - عن عظم جزاء العادل عند الله فقال: [إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا] (2) وفي الحديث الآخر: [ما من أمير عشرة إلا وهو يؤتى به يوم القيامة مغلولاً حتى يفكه العدل أو يوبقه الجور] (3) ، وقال النووي : " إن هذا الفضل إنما هو لمن عدل فيما تقلده من خلافة أو إمارة أو قضاء أو حسبة أو نظر على يتيم أو صدقة أو وقف ، وفيما يلزمه من حقوق أهله وعياله ونحو ذلك . " (4).

وقال شيخ الإسلام : " إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة ، ويقال : الدنيا تدوم مع العدل والكفر ولا تدوم مع الظلم والإسلام ... وذلك لأن العدل نظام كل شيء " (5).

المطلب الثاني : البعد الإبداعي التعاوني لأسس العمل الإداري بمؤسسة السياحة الوقفية .

الفرع الأول : سلوك الإبداع ومكافأته وإعطاء الأجر حسب الأعباء في إدارة مؤسسة السياحة الوقفية .

ينبغي التقدير السليم للعامل للمجد والاعتراف بجهده والإشادة بفضله إذا أحسن صنعا وذلك تشجيعا له على مزيد من الإنتاج وإبعادا له عن الفساد، ولقد أوصى الإسلام بذلك فقال سبحانه وتعالى: { هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ } [الرحمن : 60] .
ويجب أن يتوفر لدى الموظف الأجر المجزي مقابل العمل الذي يؤديه، ولعل استقرار وصلاح العمالة النسبي في الدول المتقدمة أن مؤسساتها - حكومة أم قطاع خاص - تعطي العاملين المرتب المجزي الذي يغطي ضرورات الحياة له ولأسرته، ولقد كان النبي - صلى الله عليه وسلم - وخلفاؤه الراشدين يراعون في تقدير الأجر الأعباء العائلية للفرد العامل وصعوبة العمل ومستوى غلاء المعيشة في المناطق المختلفة من الدول الإسلامية، فالأجور في مصر كانت أقل من الأجور في إقليم الحجاز نسبة للرخاء الذي كان سائدا في مصر ، وكان النبي - ﷺ - يعطي المتزوج من الجند حظين والأعزب حظا واحدا من الفيء (6) وكان يقول - ﷺ - : [من كان لنا عاملا

(1) - روح المعاني (4/494)

(2) - أخرجه : مسلم في صحيحه : ح (3406)

(3) - أخرجه : أحمد في مسنده (9204)

(4) - شرح صحيح مسلم (6/298)

(5) - ابن تيمية : مجموع الفتاوى (22/99) ، وانظر : عبد العزيز الدغيثر : الرقابة الإدارية (4)

(6) - هناء يماني : الفساد الإداري من منظور إسلامي (9) .

عاملا فليكتسب زوجة فإن لم يكن له خادم فليكتسب خادما فإن لم يكن له مسكن فليكتسب مسكنا [(1) .وعند أحمد : [من ولي لنا عملا وليس له منزل فليتخذ منزلا أو ليست له زوجة فليتزوج أو ليس له خادم فليتخذ خادما أو ليست له دابة فليتخذ دابة ومن أصاب شيئا سوى ذلك فهو غال] (2) .

والإمام علي - كرم الله وجهه - أوصى أحد الولاة فقال : (لا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء، فإن في ذلك تزهيدا لأهل الإحسان في الإحسان، وتديربا لأهل الإساءة على الإساءة.) (3)

الفرع الثاني : زرع مبدأ الشورى والرفق بالموظفين والمشي في حاجات الغير في إدارة مؤسسة السياحة الوقفية .

تعتبر الشورى من أسس الحياة الإسلامية في المجتمع الإسلامي، وهي من لوازم القيادة الناجحة في أي موقع قيادي، فالقيادة الشورية من شأنها أن تذكي الروح المعنوية لدى جماعة العمل ، من خلال إشراك الكل في الاهتمام بالعمل وإبداء الرأي في الخطط والأهداف والتنسيق ونحو ذلك مما يلزم في رفع مستوى الكفاءة في العمل، فالقيادة غير المتسلطة قريبة من المحيطين بها ، وهذا من شأنه أن يوجد الطمأنينة لدى العاملين ويوجد المودة والألفة والتماسك والانتماء وكل ذلك يساهم في تكاثف الجماعة وتعاطفها على نحو يجعلها فريقا واحدا مما يضاعف إخلاص العاملين ويؤثر في الجماعة (4)، وفي آدائها وفعاليتها، يقول تعالى : { وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ } [آل عمران عمران : 159]، ويقول تعالى : { وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ } [الشورى : 38]

قال محمد رشيد رضا : " وشاورهم - يا محمد - في الأمر العام الذي هو سياسة الأمة في الحرب والسلام والخوف والأمن وغير ذلك من مصالحهم الدنيوية ، أي دم على المشاورة وواظب عليها ... وإن أخطئوا الرأي فيها فإن الخير كل الخير في تربيتهم على العمل بالمشاورة دون العمل برأي الرئيس وإن كان صوابا ، لما في ذلك من النفع لهم في مستقبل حكومتهم إن أقاموا هذا الركن العظيم (المشاورة) فإن الجمهور أبعد عن الخطأ من الفرد في الأكثر ، والخطر على الأمة في تفويض أمرها إلى الرجل الواحد أشد وأكبر. " (5).

وقال رسول الله ﷺ : [ما خاب من استخار، ولا ندم من استشار] (6). وكل ذلك يساهم في تكاثف الجماعة وتعاطفها على نحو يجعلها فريقا واحدا مما يضاعف إخلاص العاملين ويؤثر في الجماعة .

قال المناوي : " قوله : [ما خاب من استخار] الله تعالى ، والاستخارة طلب الخيرة في الأمور منه تعالى وحقيقتها تفويض الاختيار إليه سبحانه فإنه الأعلم بخيرها للعبد والقادر على ما هو خير لمستخيره إذا دعاه أن يخير له فلا يخيب أمله والخائب من لم يظفر بمطلوبه

(1) - اخرجه : أبو داود في سننه : ح (2556)

(2) - اخرجه : احمد في مسنده : ح (17329)

(3) - هناء يماني : الفساد الإداري من منظور إسلامي (9) .

(4) - هناء يماني : السلوك الإداري في صحيح البخاري (8)

(5) - تفسير المنار (163/4)

(6) - أخرجه : الطبراني في المعجم الأوسط ح: (6816)

، وكان المصطفى ﷺ كثيرا ما يقول : [خر لي واخر لي] ... وشمل العموم العظيم والحقير ، فرب حقير يترتب عليه أمر عظيم، وقوله : [ولا ندم من استشار] أي أدار الكلام مع من له تبصرة ونصيحة . " (1)

وقد وصف الله تعالى نبيه ﷺ فقال: { فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ } [آل عمران:159]. ومن حمل هذا الشعور فإنه يبعد أن يحصل منه تعدد على موظف تحت يده أو منعه من حقه، وهذه رقابة إيمانية دائمة وهي أنجح الوسائل الرقابية على الإطلاق. ذلك أن الرحمة واللين : قيمتان إنسانيتان يكون الإنسان بمقتضاها مشفقا على نفسه وغيره وعطوفا ، مما يجعله دائم التفقد لأحوال من يرعاهم متمسكا لحاجاتهم الإنسانية وهذا من شأنه أن يوجد الألفة والمودة والتماسك بين القيادة والعاملين وهذا تأثير قوي من القيادة الرحيمة اللينة بالمنقادين ليندفعوا باتجاه تحقيق الهدف المنشود (2).

ويجب على القائد الإداري أن يتصف بالحلم والأناة والصبر، حيث أن تعامل القيادة الإدارية إنما يكون مع البشر في نشاط جماعي هادف، ومهمة القيادة الإدارية، القدرة على التأثير الإيجابي في العاملين معه لتحقيق هدف مخطط له، وأي احتكاك بشري يؤدي إلى مثيرات الغضب، وإن لم القائد الإداري على قدر من الحلم والأناة والصبر فإن العمل سيضطرب والأهواء ستلعب دورا في إرباك العمل وتراجعته لانعدام روح التعاون بين العاملين، والغضب يمنع من التركيز ويؤثر على جودة العمل وإتقانه والإخلاص فيه، لأن العمل الإداري يلزم فيه التأثير المتبادل بين الرئيس والمرؤوسين، وبهذا التأثير المتبادل تتضافر جهود الأفراد إيجابا في توجيه النشاط العملي لتحقيق هدف مشترك وذلك في حالة التفاهم والرضى، أما في حالة الغضب والتباغض والتنافر بين القائد ومن يقودهم فإن التأثير يكون سلبيا على سير العمل، وبالتالي نجد أن من المقومات الهامة في القيادة أن يتمتع القائد الإداري بالإتزان والرزانة والهدوء والسماحة والقدرة على ضبط انفعالاته والتحكم في عواطفه (3) يقول تعالى { إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ } (هود : 87) ، ويقول جل وعلا { إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ } [هود : 75]

ومما يساعد القائد الإداري لكي يرفق بإخوانه التواضع : ويقصد به الخضوع والإذعان للحق والابتعاد عن الزهو والإعجاب بالنفس وهذه صفة لازمة لكل إنسان يقدر نفسه حق قدرها ويريد لها الخير، قال تعالى : { تَلَكَّ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ } [القصص : 83].

- قال ابن كثير : " يخبر تعالى أن الدار الآخرة ونعيمها المقيم الذي لا يحول ولا يزول، جعلها لعباده المؤمنين المتواضعين، الذين لا يريدون علوًّا في الأرض، أي: ترفعًا على خلق الله وتعاضًا عليهم وتجبرًا بهم، ولا فسادًا فيهم ... والعلو في الأرض: التكبر بغير حق. والفساد: أخذ المال بغير حق. " (4)

فالرفق من المقومات اللازمة لكل قيادي، وذلك لما فيه من التعقل والاحتراز عن الخطأ، ومن أعظم ما يمنع من التعدي والظلم

(1) - فيض القدير (5/564)

(2) - عبد العزيز الدغثير : الرقابة الإدارية (7) .

(3) - هناء يماني : السلوك الإداري في صحيح البخاري (6)

(4) - تفسير ابن كثير (6/258)

استحضار تلك الدعوة النبوية لمن رفق بمن هم تحت مسؤوليته، فقد جاء في الحديث أن رسول الله ﷺ قال: [اللهم من ولي من أمر أمتي أمرا فرفق بهم فارق به ومن ولي من أمر أمتي أمرا فشق عليهم فاشقق عليه] (1)، وهو عام في كل ولاية، قال النووي: " هذا من أبلغ الزواجر عن المشقة على الناس، وأعظم الحث على الرفق بهم، وقد تظاهرت الأحاديث بهذا المعنى." (2) ويقول - ﷺ - : [إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه] (3) ويقول - صلى الله عليه وسلم - : [من لا يرحم الناس لا يرحمه الله] (4) ويقول - ﷺ - [الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء] (5).

ومن مظاهر حسن التعامل الإداري عامة و في إدارة المؤسسات الوقفية خاصة والوقفية السياحية على وجه الخصوص:

- الأخذ بيد الموظف الجديد فيدرب ويمرن ليحسن من معرفته وأدائه للعمل .
- التعرف على جهوده والتشجيع بها وتنمية مواهبه وإبداعاته .
- معاملة الموظفين معاملة حسنة بدون تمييز إلا على أساس الكفاءة وحسن الأداء (6).

الفرع الثالث : عدم الحرص والإلحاح على طلب المناصب الإدارية في إدارة مؤسسة السياحة الوقفية .

الزجر عن طلب الولاية من الأمور التي ينفرد بها الإسلام حيث ندر أن تجد في أدبيات الإدارة العامة مثل هذا الزجر عن الحرص على الوظيفة، ولعل إحدى المشاكل التي تعاني منها الإدارة العامة وجود أشخاص مسؤولين ذوي كفاءة متدنية يستميتون في البقاء في المنصب ولا يودون أن يتزحزحوا عنه ولا يسمحون لغيرهم من الأكفاء أن يصلوا إليه، وهذا سر التغلظ في هذا الأمر (7).

ففي التنزيل قال تعالى : { يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ } [ص : 26] ، وفي حديث المقدم بن

(1) - أخرجه : مسلم في صحيحه : ح (3407)

(2) - شرح مسلم (299/6)

(3) - أخرجه : مسلم في صحيحه : ح (4698)

(4) - أخرجه :- البخاري في صحيحه : ح (6828) ، - مسلم في صحيحه : ح (4283)

(5) - أخرجه :- أبو داود في سننه : ح (4290) ، - الترمذي في سننه : ح (1847) وقال عنه : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

(6) - هناء يماني : الفساد الإداري من منظور إسلامي (9) .

(7) - عبد العزيز الدغيش : الرقابة الإدارية (5)

معدني كرب عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب على منكبه ثم قال : [أفلحت يا مقدام إن لم تكن أميراً ولا كاتباً ولا عريفاً] ⁽¹⁾. وثبت في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله عليه وسلم : [إنكم ستحرصون على الأمانة وستكون ندامة يوم القيامة، فنعمت المرزعة وبئست الفاطمة] ⁽²⁾، قال ابن حجر : " قوله : (على الإمارة) ، دخل فيه الإمارة العظمى وهي الخلافة ، والصغرى وهي الولاية على بعض البلاد ، وهذا إخبار منه صلى الله عليه وسلم بالشيء قبل وقوعه فوقع كما أخبر . قوله : (وستكون ندامة يوم القيامة) ، أي لمن لم يعمل فيها بما ينبغي ... قال النووي : هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية ولا سيما لمن كان فيه ضعف . وهو في حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل فإنه يندم على ما فرط منه إذا جوزي بالخزي يوم القيامة ، وأما من كان أهلاً وعدل فيها فأجره عظيم كما تظاهرت به الأخبار ، ولكن في الدخول فيها خطر عظيم ، ولذلك امتنع الأكابر ... قوله (فنعم المرزعة وبئست الفاطمة) ، قال الداودي : نعم المرزعة أي الدنيا ، وبئست الفاطمة أي بعد الموت ، لأنه يصير إلى المحاسبة على ذلك ، فهو كالذي يظلم قبل أن يستغني فيكون في ذلك هلاكه . وقال غيره : نعم المرزعة لما فيها من حصول الجاه والمال ونفاذ الكلمة وتحصيل اللذات الحسية والوهمية حال حصولها ، وبئست الفاطمة عند الانفصال عنها بموت أو غيره وما يترتب عليها التبعات في الآخرة . " ⁽³⁾.

وقال صلى الله عليه وسلم لعبدالرحمن بن سمرة رضي الله عنه : [يا عبدالرحمن لا تسأل الإمارة فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها] ⁽⁴⁾.

قال النووي : " وفي هذا الحديث فوائد : منها : كراهة سؤال الولاية سواء ولاية الإمارة والقضاء والحسبة وغيرها ، ومنها : بيان أن من سأل الولاية لا يكون معه إعانة من الله تعالى ، ولا تكون فيه كفاية لذلك العمل ، فينبغي ألا يولى ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : " لا نولي عملنا من طلبه أو حرص عليه " ... " ⁽⁵⁾ .

ومثل هذه المناصب الهامة و الحساسة والمتعلقة بإدارة أموال الأوقاف وتوظيفها في مجالات أيضا هامة وحساسة كالسياحة لا يكون منحها لمجرد الحرص على نيلها وإنما لاعتبارات ومعايير تكون أرجى لوضع الرجل المناسب على رأس العمل والوظيفة المناسبة.

المبحث الثاني : رؤى الفقهاء لأسس إدارة المؤسسة الوقفية الدينية وكيفية معالجة مشكلاتها.

- المطلب الأول : رؤى الفقهاء لأسس إدارة المؤسسة الوقفية الدينية .

الفرع الأول : تسميات الفقهاء للمشرف على الوقف وشروطه .

أ / تسميات الفقهاء للمشرف على الوقف : المصطلح الغالب عند الفقهاء للمشرف على الوقف هو " الناظر " ، وهناك مصطلحات ذات صلة به ، بيأنها على النحو الآتي :

(1) - أخرجه : أحمد في مسنده (16573)

(2) - أخرجه : - البخاري في صحيحه ح : (6615)

(3) - فتح الباري (167/20)

(4) - أخرجه : - البخاري في صحيحه ح : (6613) ، - مسلم في صحيحه ح : (3120)

(5) - شرح صحيح مسلم (45/6)

- الناظر : هو الذي يلي الوقف وحفظه وحفظ ريعه، وتنفيذ شرط واقفه . (1)

الألفاظ ذات الصلة :

- القيم : هو من يعينه الحاكم لتنفيذ وصايا من لم يوص معينا لتنفيذ وصيته، والقيام بأمر المحجورين من أطفال ومجانين وسفهاء ، وحفظ أموال المفقودين ممن ليس لهم وكيل .

والصلة بينهما : أن كلا منهما يقيم لرعاية وحفظ أموال ومصالح المسلمين ، إلا أن القيم يتم تعيينه من قبل الحاكم، أما الناظر فقد يعينه الحاكم وقد يعينه الواقف . (2)

- المتولي : هو من فوض إليه التصرف في مال الوقف والقيام بتدبير شئونه . (3)

- الوصي : هو من جعل له التصرف بعد موت الموصي فيما كان للموصي التصرف فيه من قضاء ديونه ، واقتضاها ، ورد الودائع ، واستردادها ، وتنفيذ وصيته إن كانت هناك وصية ، والولاية على أولاده الذين له الولاية عليهم من الصبيان والمجانين ومن لم يؤنس رشدهم، والنظر لهم في أموالهم بحفظها والتصرف فيها بما لهم المصلحة فيه. - والصلة بينهما : أن الناظر هو الذي يلي أمر الوقف ، أما الوصي فهو الذي يتولى تنفيذ الوصايا ونحوها ، فالوصي أعم . (4)

ب / شروط المشرف على الوقف عند الفقهاء .

اشتراط الفقهاء لصلاحية الناظر على الوقف شروطا عدة ، منها ما هو محل اتفاق بينهم ، ومنها ما هو مختلف فيه، وبيان ذلك فيما يأتي:

- الشرط الأول : التكليف أو البلوغ : يتفق الفقهاء على أنه يشترط في الناظر على الوقف أن يكون بالغا عاقلا ، فلا يصح تولية الصبي ولا المجنون لعدم أهليتهما وهذا في الجملة (5).

- الشرط الثاني : العدالة : يشترط في ناظر الوقف أن يكون عدلا، فتعتبر العدالة شرطا إذا كان الناظر منصوبا من قبل القاضي أو من قبل الواقف، قال الخطاب : " النظر في الحبس لمن جعله إليه محبسه يجعله لمن يثق في دينه وأمانته ، فإن غفل المحبس عن ذلك كان النظر فيه للحاكم يقدم له من يرتضيه . . والناظر على الحبس إذا كان سيئ النظر غير مأمون فإن القاضي يعزله إلا أن يكون المحبس عليه مالكا أمر نفسه ويرضى به ويستمر، فالقاضي لا يعزل ناظرا إلا بجنحة، وللواقف عزله ولو بغير جنحة " (6)، وقال الشربيني الخطيب : " إذا فسق الناظر انعزل ومتى انعزل بالفسق فالنظر للحاكم. " (7)

(1) - الموسوعة الكويتية (40 / 14) ، معجم لغة الفقهاء (472)

(2) - الموسوعة الكويتية (40 / 14)، معجم لغة الفقهاء (374)

(3) - الموسوعة الكويتية (40 / 14)، معجم لغة الفقهاء (404)

(4) - الموسوعة الكويتية (40 / 14)، معجم لغة الفقهاء (504)

(5) - حاشية ابن عابدين عليه (3 / 385)، نهاية المحتاج (4 / 343) .

(6) - مواهب الجليل (6 / 37) .

(7) - نهاية المحتاج (5 / 396) .

- الشرط الثالث : الكفاية أو القدرة : المقصود بالكفاية قوة الشخص وقدرته على التصرف فيما هو ناظر عليه. (1)
- الشرط الرابع : الإسلام : يشترط في الناظر الإسلام إن كان الموقوف عليه مسلماً، أو كانت الجهة كمسجد ونحوه لقوله تعالى : { وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا } [النساء : 141]
- وأجاز الحنفية أن يكون الناظر ذمياً وأن الإسلام ليس بشرط ، ولو كان الناظر ذمياً وأخرجه القاضي لأي سبب ثم أسلم الذمي لا تعود الولاية إليه. (2)
- وعند الشافعية، قال الرملي : " قياس ما في الوصية والنكاح صحة شرط ذمي النظر لذمي عدل في دينه إن كان المستحق ذمياً لكن يرد باشتراط العدالة الحقيقية في باب الوقف ، والقول بالرد هو المعتمد. " (3)
- وهو ما يستفاد من كلام المالكية، قال ابن عرفة : " النظر في الحبس لمن جعله إليه محبسه، يجعله لمن يوثق به في دينه وأمانته. " (4)

بعد هذا العرض يمكن استخلاص النقاط الآتية :

- ما كان محل اتفاق بين الفقهاء : شرط البلوغ والعقل والقدرة ، فلا يصح اسناد نظارة الوقف إلى صغير أو فاقد عقل كالجنون بحال ، أو ممن فقد القدرة على القيام بشؤون الوقف على الوجه الأكمل
- أما ماختلفوا فيه : - شرط الإسلام ، فهو شرط صحة على الوقف عند جمهور الفقهاء بخلاف الحنفية، والراجح هو قول الجمهور ، لما يترتب من منافع ومصالح للوقف عند تولية المسلم ، ودرءاً للمفاسد التي قد تطرأ على الوقف عند ولاية الكافر .
- شرط العدالة شرط صحة عند الشافعية وشرط أولية لا صحة في قول أكثر الحنفية ، وشرط صحة مالم يكن الناظر هو الموقوف عليه أو منصوباً من قبل الواقف عند المالكية والحنابلة.. والراجح في نظرنا اعتبار شرط العدالة حماية للوقف من الضياع والزوال بغير وجه حق .
- وهناك من أضاف شرط الحرية كالشافعية بخلاف الحنفية والمالكية والحنابلة فلم يعتبروها شرطاً لذلك .
- ويجوز للمرأة أن تتولى نظارة الوقف لما ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أوصى لابنته حفصة بذلك .

الفرع الثاني : حكم تعدد الناظرين لوقف واحد .

يجوز أن يكون للوقف ناظر واحد أو أكثر، كما نص على ذلك الفقهاء (1) .. لكنهم لا يستقلون في تصرفاتهم إلا إذا اشترط الواقف الواقف النظر لكل واحد منهم، وكذا الأبناء فإن نظارة الوقف تكون لأرشدهم وأكبرهم سناً على الراجح من أقوال الفقهاء.

(1) - معجم لغة الفقهاء (382)

(2) - حاشية ابن عابدين (3 / 385) .

(3) - نهاية المحتاج (5 / 396) .

(4) - التاج والإكليل (6 / 37) .

الفرع الثالث : صلاحيات تعيين الناظر على الوقف وأجرته .

اختلفت أنظار الفقهاء في صلاحيات تعيين الناظر على الوقف وأجرته (2)، وبعد النظر فيها وتمحيصها استخلصنا النقاط الآتية، التي يمكن أن يستفاد منها في وضع المنظومة القانونية للمؤسسة السياحية الوقفية :

- للواقف حق النظارة على وقفه وتولي ذلك بنفسه استنادا لما ثبت عن الخلفاء وعموم الصحابة - رضوان الله عليهم - أنهم تولوا إدارة أوقافهم بأنفسهم ، ولما توفوا أسندوها إلى غيرهم .
- الموقوف عليه إن كان غير معين أو غير محصور فالفقهاء اتفقوا أن نظارة الوقف تكون للحاكم يعين لها من يراه مناسبا لها حسب نظره واجتهاده ، أما إن كان الموقوف عليه معينا فالفقهاء على قولين الراجح منهما : إثبات أحقية النظارة للموقوف عليه حال تعيينه لأنه أحرص الناس على رعايته وحسن استثماره وتنمية غلته ذلك أن نفعه راجع إليه في الأخير .
- تثبيت للحاكم الأولوية في نظارة الوقف وإدارته عند عدم وجود ناظر خاص له وتنتفي عنه عند وجوده وهذا باتفاق الفقهاء ، ولكن تثبت للقاضي أو الحاكم مراقبة الناظر الخاص في تصرفاته بأن ينصب معه أمين إن شك في أمانته .
- اتفق أصحاب المذاهب الأربعة على ثبوت حق الواقف في اشتراط ناظر لوقفه .
- الراجح من أقوال الفقهاء أن للواقف حق تعيين ناظر لوقفه حالة عدم اشتراطه لأحد من الناس ، أو اشتراطه لشخص فمات أو عزل .
- للواقف حق اشتراط النظارة لنفسه وهو قول جمهور الصحابة والفقهاء فهو أولى الناس وأقربهم لإدارة وقفه .
- من قالوا بثبوت النظارة للموقوف عليه قالوا بثبوت تعيينه لناظر الوقف وهو قول الجمهور .
- مادامت قد تثبتت نظارة الوقف للحاكم أو القاضي باتفاق الفقهاء فإنها تثبت له أيضا تعيين ناظر له .
- اتفق الفقهاء على جواز أخذ ناظر الوقف الأجرة مقابل نظارته على الوقف إذا عينها الواقف . أما إذا لم يعينها الواقف فقد اختلف فيها الفقهاء والراجح منها : أنه يجوز لناظر الوقف أن يأخذها إذا لم يوجد من يتولى رعاية هذا الوقف من الأقارب أو المتبرعين .
- أجرة ناظر الوقف : - إن اشتراطها الواقف وقدرها بما يساوي أجرة المثل أو يزيد من ذلك جاز ذلك باتفاق الفقهاء ، أما إن قدرها بأقل من ذلك فللقاضي رفعها إلى أجرة المثل - إن طلبها الناظر - على الراجح من أقوال أهل العلم .
- أما في حالة عدم اشتراطها وتعيينها من قبل الواقف ، فإنه يحكم للناظر أجرة المثل - لتعارف الناس على ذلك - وهو مذهب الجمهور الراجح .
- تصرف أجرة الناظر من غلة الوقف على القول المشهور عند الفقهاء .

(1) - حاشية ابن عابدين (3 / 409)، عقد الجواهر الثمينة (3 / 430)، مغني المحتاج (2 / 394)، كشاف القناع (4 / 272).

(2) - فتح القدير (6 / 230 ، وما بعدها)، شرح الخرشبي (7 / 92 ، وما بعدها) ، المهذب (1 / 452 ، وما بعدها)، المغني (5 / 646 ، وما بعدها).

الفرع الرابع : وظائف ناظر الوقف وحالات تفويض غيره لذلك .

اختلفت أنظار الفقهاء في وظائف ناظر الوقف وحالات تفويض غيره لذلك⁽¹⁾، وبعد النظر فيها وتمحيصها استخلصنا النقاط الآتية، التي يمكن أن يستفاد منها في وضع المنظومة القانونية للمؤسسة السياحية الوقفية :

- اتفقت كلمة أصحاب المذاهب على صحة إنابة ناظر الوقف وتوكيل غيره إدارة مهام الوقف والتصرف فيه إجمالاً .
- الظاهر من أقوال الفقهاء أن ناظر الوقف إن كان هو الواقف نفسه أو الحاكم فإن له أن يفوض غيره على الوقف ويتنازل له عن مهامه ويفرغ نفسه عن إدارة هذا الوقف .
- أما ناظر الوقف : - فإن كان قد اشترطت له النظارة من قبل الواقف أو الحاكم ، فإنه يجوز له تفويض غيره على الوقف باتفاق الفقهاء . - أما إن لم تكن النظارة مشروطة له فالراجح من أقوال الفقهاء أن ليس له حق تفويض غيره حفظاً ورعاية للوقف .

- المطلب الثاني : رؤى الفقهاء في كيفية معالجة مشكلات المؤسسة الوقفية الدينية عامة .

الفرع الأول : تصرفات ناظر الوقف وتوجيهها عند تعطل الموقوف .

اختلفت أنظار الفقهاء في تصرفات ناظر الوقف وتوجيهها عند تعطل الموقوف، وبعد النظر فيها وتمحيصها استخلصنا النقاط الآتية، التي يمكن أن يستفاد منها في وضع المنظومة القانونية للمؤسسة السياحية الوقفية :

إذا تعطلت منافع الموقوف فالتصرفات التي يمكن أن تجرى عليه من قبل الناظر هي :

- أولاً - عمارة ما يحتاج إلى العمارة إن أمكن .
- ثانياً - بيعه والاستبدال به غيره .
- ثالثاً - رجوعه إلى ملك الواقف⁽²⁾ . وللفقهاء في هذه التصرفات تفصيل بيانه كالاتي

- عمارة الموقوف مقدمة عن بقية مصارفه الأخرى في قول جمهور الفقهاء شرط الواقف ذلك أم لم يشترط .
- الجهة التي ينفق منها على عمارة الموقوف حالة سقوطه أو هدمه من غلته على قول الحنفية والمالكية ، وقال الشافعية والحنابلة حسب ما اشترط الواقف من ماله أو من مال الوقف .
- من تعدي على الوقف بهدم أو غيره فإنه يضمن بإعادة البناء ولو كان باليا في قول جمهور الفقهاء .

(1) - حاشية ابن عابدين (3 / 412، وما بعدها) ، حاشية الدسوقي (4 / 97، وما بعدها) ، مغني المحتاج (2 / 389، وما بعدها) ، منتهى الإرادات (2 / 506، وما بعدها)

(2) - فتح القدير (6 / 238، وما بعدها) ، حاشية الدسوقي (4 / 90، وما بعدها) ، مغني المحتاج (2 / 393 ، وما بعدها) ، المغني (5 / 631 ، وما بعدها) .

- يجوز لناظر الوقف أن يقترض لمصلحة الوقف من غير إذن الحاكم أو الواقف في قول جمهور الفقهاء ، لأن الناظر مؤتمن ومطلق التصرف ، في حين ذهب الشافعية إلى عدم جواز ذلك إلا بإذن الحاكم أو الواقف ، ورأي الجمهور هو الراجح لما فيه من مصلحة الوقف وحمايته من التلف والضياع.
- إذا تعطل الموقوف وأصبح في حالة لا ينتفع بما جاز بيعه وجعل ثمنه في غيره أو استبداله وقال بهذا أغلب الفقهاء بعد أخذ إذن القاضي ، أما إن لم يتعطل الموقوف فقد منع الجمهور البيع أو الاستبدال وأجاز الحنفية ذلك بشروط خاصة .
- الراجح في أقوال الفقهاء أن الموقوف لو تعطل واستغني عنه فإنه لا يرجع إلى الواقف وإنما يبقى وقف .
- استبدال الوقف أو بيعه من أحقية القاضي في قول جمهور الفقهاء ، وذهب الحنابلة في قول إلى أنها من صلاحيات الناظر ، ورأي الجمهور هو الراجح في المسألة حفاظا على ديمومة الأصل .

الفرع الثاني : محاسبة ناظر الوقف .

من وظيفة الناظر تحصيل غلة الوقف والإنفاق منها على ما يحتاجه الوقف والصرف إلى المستحقين ، ويتفق الفقهاء على محاسبة الناظر على ما ينفقه في هذه الوجوه ، سواء أكانت المحاسبة من قبل القاضي أم من قبل المستحقين ، لكن الفقهاء يختلفون في قبول قول الناظر في الإنفاق ، هل يقبل دون بينة أم لا بد من البينة ؟ وإذا لم تكن هناك بينة هل يقبل قوله مع يمينه أو دون يمين ؟ ولكل مذهب تفصيل يختلف عن غيره⁽¹⁾، وبعد النظر فيها وتمحيصها استخلصنا النقاط الآتية، التي يمكن أن يستفاد منها في وضع المنظومة القانونية للمؤسسة السياحية الوقفية :

- في الجملة ذهب فقهاء المذاهب إلى جواز محاسبة ناظر الوقف ومساءلته، ولكنهم اختلفوا في كيفية وطرق المحاسبة حسب أوصاف معينة في ناظر الوقف :
- فذهب الحنفية والمالكية إلى أن محاسبة الناظر الأمين تكون بصورة مجملية ، في حين أن الناظر غير الأمين المتهم تكون بصورة تفصيلية ، فأوجبوا القول فقط على الأمين واليمين على غير الأمين المتهم .
- وذهب الحنابلة إلى قول قريب من هذا فقالوا إن كان الناظر مشروطا من قبل الواقف فلا يعترض عليه إن كان أمينا أما غيره فإنه يحاسب .
- أما الشافعية فقالوا : إن كان الموقوف عليه معينا ثبتت له محاسبة الناظر ، وإن لم يكن معينا فالصحيح عندهم محاسبته ومساءلته أيضا .

الفرع الثالث : صلاحيات عزل ناظر الوقف .

اختلفت أنظار الفقهاء في صلاحيات عزل ناظر الوقف⁽²⁾، وبعد النظر فيها وتمحيصها استخلصنا النقاط الآتية، التي يمكن أن

(1) - حاشية ابن عابدين (3 / 425، وما بعدها)، مواهب الجليل (6 / 40، وما بعدها)، مغني المحتاج (2 / 394، وما بعدها)، الإنصاف (7 / 68، وما بعدها).

(2) - حاشية ابن عابدين (3 / 386، وما بعدها)، مواهب الجليل (6 / 40، وما بعدها)، نهایة المحتاج (5 / 399، وما بعدها)، كشف القناع (4 / 272، وما بعدها) .

يستفاد منها في وضع المنظومة القانونية للمؤسسة السياحية الوقفية :

- يحق لناظر الوقف أن يعزل نفسه وينهي إدارته للوقف في أشهر أقوال الفقهاء بعد إخبار القاضي بذلك .
- يحق للواقف عزل ناظر الوقف إن اشترط ذلك لنفسه ، أما إن لم يشترطه فليس له حق عزله في الراجح من أقوال أهل العلم ، وإنما يرفع أمره إلى القاضي فإن رأى مصلحة الوقف تقتضي ذلك عزله دون أن يظلم الواقف أو الناظر على حد سواء.
- لا يحق للحاكم أن يعزل ناظر الوقف المثبت من قبل الواقف إلا ببينة واضحة صريحة وهذا باتفاق الفقهاء ، أما إن كان مولى من قبله هو - أي الحاكم - فإنه كذلك لا يحق له عزله في الراجح من أقوال الفقهاء.

الفرع الرابع : آثار موت الواقف أو ناظر الوقف على الوقف .

اختلفت أنظار الفقهاء في آثار موت الواقف أو ناظر الوقف على الوقف (1)، وبعد النظر فيها وتمحيصها استخلصنا النقاط الآتية، التي يمكن أن يستفاد منها في وضع المنظومة القانونية للمؤسسة السياحية الوقفية :

- إجارة الموقوف تنتهي إما بانقضاء المدة أو الموت ، والأصل عند جمهور الفقهاء - المالكية والشافعية والحنابلة - أن الإجارة لا تنسخ بموت العاقدين أو أحدهما، بل تبقى إلى انقضاء مدة الإجارة، وعند الحنفية تنسخ الإجارة بموت العاقدين أو أحدهما إذا كان قد عقدها لنفسه.
- ويتفق الفقهاء على أن إجارة الموقوف لا تنسخ بموت ناظر الوقف قبل مضي مدة الإجارة إذا كان الناظر الذي أجر هو الواقف أو الحاكم أو نائبه أو كان الناظر المشروط له النظر من الواقف أجنبيا بأن كان الوقف على غيره، لأنه كالوكيل عن الموقوف عليهم والعقود لا تنسخ بموت الوكيل.

الخاتمة :

نوجز فيها ما انتهينا إليه من نتائج - زيادة على ما ذكر من خلاصات - بعد رحلتنا مع هذا البحث .

1/ - وجوب الإخلاص واستحضار مراقبة الله ظاهرا وباطنا أثناء تأدية العمل الإداري عامة وإدارة مؤسسة السياحة الوقفية والوقف الديني خاصة..

2/- وجوب استشعار حجم الأمانة والمسؤولية في أي عمل إداري خاصة ما تعلق منه بإدارة الأوقاف، وعدم الاغترار ببريق المناصب والامتيازات.

(1) - البدائع (4 / 222، وما بعدها) ، أسهل المدارك (2 / 331 ، وما بعدها) ، مغني المحتاج (2 / 356، وما بعدها)، شرح منتهى الإرادات (2 / 373، وما بعدها)

- 3/ - وجوب استشعار الجزاء الأخروي عند الله للعمل الإداري ، حال العدل وحال الظلم، خاصة عند إدارة شؤون الأوقاف، وتسيير وتوظيف أموالها.
- 4/ - تقدير الإبداع ومكافأة المبدع وإعطائه الأجر الملائم للجهد المبذول المثمر، والأعباء المحتملة في العمل الإداري.
- 5/ - زرع مبدأ الشورى والرفق بالموظفين والمشفي في حاجات الغير في العمل الإداري، الأمر الذي يستلزم في القائد الإداري أن يكون على مجموعة من الصفات أهمها : الحلم والأناة والصبر والتواضع.
- 6/ - عدم الحرص والإلحاح على طلب المناصب الإدارية، حتى لا تنقلب إلى وسام ذل بدل وسام عز .
- 7/ - المصطلح الغالب عند الفقهاء للمشرف على الوقف هو الناظر، وهناك مصطلحات ذات صلة منها : القيم ، المتولي ، الوصي، واشترط الفقهاء للناظر على الوقف عدة شروط منها : التكليف، العدالة، الكفاية، الإسلام .
- 8/ - قد يكون للوقف ناظر واحد أو أكثر كما نص على ذلك الفقهاء في أقوالهم .
- 9/ - صلاحية تعيين الناظر قد تكون من الواقف، أو من القاضي، وقد يكون الناظر هو الواقف نفسه، وقد ذهب الفقهاء إلى أن الناظر على الوقف يستحق أجره نظير قيامه بإدارة الوقف والعناية به، وهذه الأجرة قد تكون مشروطة من قبل الواقف أو يقدرها القاضي، والجهة التي يستحق منها الناظر أجرته هي غلة الوقف على الصحيح من أقوال الفقهاء .
- 10/ - يجوز للناظر أن يفوض غيره على الوقف إذا كان الواقف قد منحه هذا الحق وفوضه فيه .
- 11/ - إذا تعطلت منافع الموقوف فالتصرفات التي يمكن أن تجري عليه من قبل الناظر هي : عمارة ما يحتاج إلى عمارة، وبيعه أو الاستبدال به غيره إن دعت الضرورة لذلك، وإمكانية رجوعه إلى ملك الواقف إن اقتضى الأمر ذلك، مع تفصيل بسطه الفقهاء في مثل هذه التصرفات قد بينها في ثنايا هذا البحث .
- 12/ - اتفق العلماء على جواز محاسبة ناظر الوقف وقد يكون ذلك من قبل الواقف، أو القاضي، أو الجهة الموقوف عليها هذا الوقف .. ضمن شروط وضوابط معينة .
- 13/ - للواقف حق عزل الناظر إن اشترط ذلك لنفسه، وكذا القاضي إن ثبتت خيانة الناظر للوقف، أو اختل فيه شرط من شروط توليه الإشراف على الوقف.
- 14/ - إجارة الوقف لا تنفسخ بموت العاقدين أو أحدهما بل تبقى إلى انقضاء مدة الإجارة في قول جمهور الفقهاء، وكذا لا تنفسخ بموت ناظر الوقف قبل مضي مدة الإجارة .
- 15/ - هذه الآراء الفقهية المتعلقة بالوقف والقائمين عليه هي رؤى بإمكانها إثراء المنظومة القانونية الحديثة في مجال إدارة الأوقاف عامة، وفي مجال إدارة المؤسسات المسخرة لاستثمار أموال الأوقاف وتوظيفها خاصة في مجال السياحة.

قائمة المصادر والمراجع

رتبناها حسب الحروف الهجائية .

- 1/ - أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في : أبو بكر بن حسن الكشناوي، دار الكتب العلمية - بيروت - ط (1) : (1416هـ).
- 2/ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : علاء الدين بن مسعود الكاساني (587هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت - ط (2) : (1402هـ).
- 3/ - التاج والإكليل شرح مختصر خليل : محمد بن يوسف العبدري، على هامش مواهب الجليل، ط (2) : 1398هـ، دار الفكر - بيروت -

- 4/- تحفة الأhoodي شرح جامع الترمذي : مُجد بن عبد الرحيم المباركفوري (1353هـ)، دار الكتب العلميّة - بيروت
- 5/- تفسير ابن كثير : الحافظ إسماعيل بن كثير (774هـ)، دار الأندلس ، ط (3) : (1401هـ)
- 6/- تفسير التحرير والتنوير : محمد الطاهر بن عاشور (1284هـ)، المؤسسة الوطنيّة للكتاب الجزائر - (1404هـ).
- 7/- تفسير المنار : محمد رشيد رضا (1355هـ)، مطبعة القاهرة ط (4) : (1380هـ)
- 8/- تفسير الألوسي (روح المعاني) : شهاب الدين محمود بن الله الحسيني الألوسي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت -
- 9/- الرقابة الإدارية : عبد العزيز الدغثير - صيد الفوائد. <http://www.saaid.net/book/index.php>
- 10/- حاشية رد المحتار على الدرّ المختار : مُجد أمين الشّهير بابن عابدين (1252هـ)، دار الفكر ط (2) : (1386هـ).
- 11/- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير : مُجد عرفة الدسوقي (1230هـ)، دار الفكر.
- 12/- السلوك الإداري في صحيح البخاري : هناء يماني صيد الفوائد. <http://www.saaid.net/book/index.php>
- 13/- سنن أبي داود : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (275هـ) ترقيم : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- 14/- سنن ابن ماجه : أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (275هـ)، ترقيم : مُجد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر.
- 15/- سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (279 هـ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت -
- 16/- السنن الكبرى : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (458هـ)، دار الفكر.
- 17/- شرح الخرشبي على مختصر خليل : مُجد الخرشبي المالكي، دار الفكر.
- 18/- شرح منتهى الإرادات : منصور بن يونس البهوتي ، عالم الكتب - بيروت - .
- 19/- شرح النووي على صحيح مسلم : أبو زكرياء محيي الدين أبو شرف النووي (676هـ)، دار الحديث - القاهرة - ط (1) .
- 20/- صحيح البخاري : أبو عبد الله إسماعيل البخاري (256هـ)، - مطبوع مع فتح الباري - دار المعرفة - بيروت - .
- 21/- صحيح مسلم : أبو الحسن مسلم النيسابوري (261هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت
- 22/- عون المعبود شرح سنن أبي داود : أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلميّة - بيروت - ط (1) .
- 23/- فتح الباري شرح صحيح البخاري : أحمد علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، دار المعرفة - بيروت - .
- 24/- فتح القدير شرح الهداية للمرغيناني : كمال الدين المعروف بابن الهمام (681هـ)، دار الفكر - بيروت - ط (2) .
- 25/- الفروع : شمس الدين أبي عبد الله مُجد بن مفلح، عالم الكتب - بيروت - ط : (2) .
- 26/- الفساد الإداري من منظور إسلامي : هناء يماني. <http://www.saaid.net/book/index.php>
- 27/- في ظلال القرآن : سيد قطب دار المعرفة - بيروت - ط : (7) : (1391هـ) .
- 28/- كشاف القناع من متن الإقناع : منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (1051هـ)، دار الفكر العربي - بيروت - (1402هـ).
- 29/- مجموع الفتاوى : تقي الدين أحمد بن تيمية (728هـ)، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، مكتبة المعارف - الرباط - .
- 30/- المعجم الأوسط : أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار الحرمين - القاهرة ، 1415
- 31/- معجم لغة الفقهاء -عربي انجليزي- : د/ مُجد رواس قلعة جي، دار النفائس - بيروت - ط (2) : (1408هـ).
- 32/- المغني شرح مختصر الخزي : موفق الدين أحمد بن محمود بن قدامة (620هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت - (1403هـ).
- 33/- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج : محمد الخطيب الشربيني (977هـ)، دار الفكر.
- 34/- المهذب في فقه الشافعيّة : أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي (472هـ)، دار الفكر.
- 35/- مواهب الجليل شرح مختصر خليل : مُجد بن محمد المغربي المعروف بالخطّاب (954هـ) دار الفكر، ط (3) : (1412هـ).
- 36/- الموسوعة الفقهية الكويتية ، صادرة عن : وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت - .

37- نهاية المحتاج شرح المنهاج : ابن شهاب الدين الزملي (1004هـ)، دار الفكر - بيروت - (1404هـ)